

حلفاء ومنشقون

آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

■ إن ادماج المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان ظل في حدود دنيا أو معدوم.

■ الصدام العنيف بين رجال قبائل المسييرية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الاقاليم الحدودية لجنوب كردفان - بحر الغزال ابتداءً من شهر كانون الأول/ ديسمبر لسنة ٢٠٠٧ حتى شهر نيسان/أبريل من سنة ٢٠٠٨، زرع استقرار المنطقة. وما يدعو للقلق أن الرئيس عمر البشير أعاد تعبئة ميليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF) في المنطقة.

■ وجود قوات دباب الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات أبو ماطرق (وهما بشكل أساس قوات المسييرية والريزيقات المسلحة على لعناصر من بقايا ميليشيات قوات دفاع جنوب الموالية للقوات السودانية المسلحة، يولدان توتراً شديداً في منطقة أبيي.

■ المنافسة على اكتساب قوات حليفة في "المناطق الانتقالية" تدل على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية يعتزمان الحفاظ على المجموعات المسلحة الحليفة في الميدان بغرض دعم مساعيها في فرض سيطرتها على المناطق الاستراتيجية.

ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر إلى حين إجراء الاستفتاء على استقلال جنوب السودان سنة ٢٠١١ على الأقل.

كما تواصل حكومة الوحدة الوطنية (GNU) وحكومة جنوب السودان (GoSS)، في الوقت نفسه، التعويل على المجموعات المسلحة واستخدامها قوات بالوكالة في المناطق المتنازع عليها، ويفضي هذا إلى تفاقم التوتر والتنافس على نيل دعم مجموعات مختلفة والقتال. وهذا انتهاك غير مباشر لاتفاق السلام وجزء من اشتداد حدة الأزمة بين الطرفين.

وقامت أعداد سابقة من تقرير السودان باستعراض عملية ادماج ما يسمى بالمجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) في الجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك عنف مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل (CPA) بين المجموعات المسلحة وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان أبان حملات نزع سلاح المدنيين. هذا العدد من التقرير يستكمل معارفنا عن أحوال المجموعات المسلحة في جنوب السودان اعتباراً من آذار (مارس) لسنة ٢٠٠٨، ويركز على المشاكل العالقة التي تطرحها هذه المجموعات والتحديات التي تواجه حلها وإدماجها وتأثيرها المحتمل على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل (CPA). يخلص التقرير إلى أن:

قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، وهي من أكثر تشكيلات المجموعات المسلحة العاملة في جنوب السودان خطراً إلى حد بعيد، خلال الحرب الأهلية، غيرت ولاها بدرجة كبيرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم يبق إلا عدد قليل جداً ممن التزموا الحياد أو تحالفوا مع القوات المسلحة السودانية.

كانت المجموعات القبلية والرعوية والميليشيات شبه العسكرية والفصائل المنشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، من ضمن كيانات مسلحة أخرى، هي القوى الرئيسية المقاتلة التي خاضت غمار الحرب الأهلية السودانية الثانية باعتبارها إما حليفة للقوات السودانية المسلحة (SAF) أو حليفة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتحتّم على الكثير من هذه المجموعات ذات الجذور العميقة في النزاعات السياسية المحلية والإثنية والإقتصادية بجنوب السودان، بمقتضى بنود اتفاقية السلام الشامل (CPA) لسنة ٢٠٠٥، أن تحلّ نفسها فجأة وأن يلتحق أفرادها بالقوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان أو إحدى المؤسسات الحكومية الصغيرة العدد. وليس غريباً كل الغرابة أن لا تتسم هذه العملية بالسلاسة أو بالسرعة الممكنة.

وبعد ثلاث سنوات على ذلك لقت طائفة من المقاتلين السابقين نفسها في نوع من الهمال الإداري بدرجات متباينة من "الادماج" و"التسريح"، فقد تكون أسماء البعض منهم مدرجة باعتبارهم أعضاء في قوائم القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما هم ما انفكوا يتلقون تعليماتهم من قادتهم السابقين. فللولايات القبلية والشخصية، في غالب الأحوال، وزن أكبر بكثير من الولايات الجديدة، وما ينوء على عملية ما بعد اتفاقية السلام الشامل (CPA) بكليتها حقيقة أن العضوية في المجموعات المسلحة بالنسبة لمعظم المقاتلين السابقين، هي السبيل الأوحى لحياة مستدامة.

“المجموعات المسلحة الأخرى” في السياق

تعبير “المجموعات المسلحة” مرن كل المرونة في السياق السوداني، فخلال أمد الحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣ - ٢٠٠٥)، أدت المجموعات القبلية والرعوية والميليشيات ومجاميع أخرى دوراً بارزاً، إذ قام الكثير منها بدور القوات بالوكالة وأشعلت معظم القتال وخاصة في التسعينات. وفي حال قوات دفاع جنوب السودان، وهي قوة جامعة موالية للقوات المسلحة السودانية يربو عدد أفرادها على ٤٠ ألفاً، فقد أنخرطت في القتال في جميع أرجاء ولايات أعالي النيل، جونقلي، شرق الاستوائية وشمال بحر الغزال. لقد قاتلت الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل مباشر في المناطق الرعوية وكانت قوات إسناد بالغة الشأن بالنسبة للقوات المسلحة السودانية لحمايتها العسكرية المحاصرة في جنوب السودان.

وثمة جماعات محلية أخرى، أقل تطوراً، أنخرطت في النزاع بشكله الأوسع بما يفيد مصالحها المحلية فقط مثلما هو الحال مع “الجيش الأبيض” في ولاية جونقلي^٣.

واقضى مع نهاية الحرب الأهلية حل هذه المجموعات، إذ أعلنت اتفاقية السلام الشامل (CPA) في شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٥ - الذي يعتبر الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان طرفيه الوحيدين - أنه “لا يسمح لأية مجموعات مسلحة متحالفة مع أي من الطرفين بالعمل خارج نطاق القوتين”^٤. وتشير اتفاقية السلام الشامل (CPA) إلى هذه القوى قاطبة بتعبير “المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs)” وتطالبها بالإعلان عن ولائها أما للقوات المسلحة السودانية أو للجيش الشعبي لتحرير السودان والاندماج فيهما بتاريخ لا يتعدى التاسع من شهر آذار/مارس

سنة ٢٠٠٦ وإلا اعتبرت قوى غير مشروعة. وبقر ما يتعلق الأمر بحكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، أنه لا وجود للمجموعات المسلحة الأخرى، تقنياً، بعد هذا التاريخ - وصم أي مجموعة غير منحازة بكونها إجرامية والتعامل معها وفق ذلك^٥.

وبالرغم من وضوح اتفاقية السلام الشامل (CPA) بشأن مصير المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs)، إلا إن واقع الحال يتسم على الدوام بكونه أكثر تعقيداً. فبحكم أهمية الدوائر التي مثلتها بعض هذه المجموعات المسلحة الأخرى، فقد جرى الإقرار لاحقاً بأنه ليس من السهولة بمكان التعامل معها باعتبارها كيانات إجرامية. وتحصيلاً على ذلك كان لا بد من اتفاق خاص يتعاطى مع قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) التي يحظى كثير من قادتها بنفوذ واسع محلياً. وأرسى إعلان جوبا المنبثق في شهر



لقد خرجت الغالبية العظمى من مقاتلي قوات دفاع جنوب السودان على القوات المسلحة السودانية والتحتت بالجيش الشعبي لتحرير السودان.

كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٦ شروط الحل والاستيعاب رسمياً ولا سيما من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبمقتضى هذه العملية غدا قائد قوات دفاع جنوب السودان، باولينو ماتيب، نائب القائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، وأبقى قادة آخرون من قوات دفاع جنوب السودان على خيارهم مفتوحاً قدر الإمكان، منطوبين مجدداً قي القوات المسلحة السودانية أو لزموا خط عدم الالتزام^٧. وابتداءً من منتصف سنة ٢٠٠٨، بعد انقضاء أكثر من سنتين على توقيع إعلان جوبا وثلاث سنوات على توقيع اتفاقية السلام الشامل، ما فتئت أنشطة المجموعات المسلحة تتواصل. إن الصنفين الاثنيين من المجموعات المسلحة اللذين يتطلبان الدراسة في هذا التقرير هما بقايا قوات دفاع جنوب السودان المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية والتي ما برحت تعمل في جنوب السودان، وكذلك المجموعات القبلية التي ينشط أعضاؤها، أيضاً، باعتبارهم ميليشيات شبه عسكرية مناصرة للحكومة. وعلى الرغم من أن المجموعات المسلحة الأخرى، بقدر ما يتعلق الأمر بطرفي اتفاقية السلام الشامل، قد تم رسمياً استيعابها وهي بالتالي ما عاد لديها وجود، إلا أن هذا الأمر ذا الطابع التقني يجب ألا يخفي حقيقة الواقع الأكثر تعقيداً.

قوات دفاع جنوب السودان (SSDF): الفصل الختامي؟

عقب انتقال ماتيب إلى صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم ترفض إلا حفنة صغيرة من قادة قوات دفاع جنوب السودان الحفو حذوه. وفي أواخر سنة ٢٠٠٦ أضعن اثنان من هؤلاء القادة وانحازا رسمياً للجيش الشعبي لتحرير السودان وهما إسماعيل كوني (من قبيلة مورلي) في ولاية جونقلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٦ والسلطان عبد الباقي (من الدينكا) في ولاية شمال بحر الغزال في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧^٨. وأعيد نشر قوات كوني من بيبور إلى جوبا في منتصف شهر نيسان/أبريل من سنة ٢٠٠٧^٩، وأصبح كوني مستشار "السلام والمصالحة" لرئيس حكومة جنوب

السودان سيلفا كير. وتخضع قواته حالياً لعملية إدماج داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان أو جرى تسريحها^{١٠}. أما قوات السلطان عبد الباقي فاستقر معظمها في قواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان في عويل وتونج بولاية بحر الغزال، رغم أنها تنشط تاريخياً في جنوب كردفان حول منطقة مريام. ولم يحدث أي تغيير أساس في اصطافات ميليشيات بقايا قوات دفاع جنوب السودان منذ ذلك الحين.

لكن بانهياب قوات دفاع الجنوب الفعلي، انفصل بعض أفراد ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان عن القيادة وانخرطوا في القوات المحلية غير الرسمية ذات الأصول القبلية. وبحكم عجز القادة السابقين عن تجهيز هؤلاء الأفراد بما يلزمهم ويحفظهم، فقد انحسرت سيطرتهم عليهم. هذا هو الحال مع كادر من ضباط مورلي الذين كانوا تحت قيادة إسماعيل كوني الذين أبوا الانخراط مثله في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفضلوا بدل ذلك البقاء في مناطقهم بمقاطعة بيبور في ولاية جونقلي.

وعلى ذات المنوال، رابط عدد من قوات السلطان عبد الباقي السابقة بمنطقة مريام في ولاية بحر الغزال، بشكل مستقل عنه كما يبدو^{١١}. زد على ذلك أن واحداً من أبنائه، على الأقل، شاء عدم الانحياز إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن الأمثلة الأخرى على هذا الميل، هو انشقاق قوات الدفاع عن السلام بزعامة أتوم النور (يجب عدم الخلط بينها وبين قوات الدفاع الشعبي وبينها وبين قوات دفاع بايبور لإسماعيل كوني) إلى أربع مجموعات أساسية بثلاث مناطق منفصلة (واو، راجا، تونج)، إذ اصطف بعضها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والبعض الآخر أخذ جانب القوات المسلحة السودانية^{١٢}.

وبشكل عام، شهدت مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل خروج أغلبية المجموعات التابعة لقوات دفاع جنوب السودان على القوات المسلحة السودانية والتحاقها بمعسكر الجيش

الشعبي لتحرير السودان، إذ أفادت التقارير، اعتباراً من شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٧، أن ما يقرب على ٤٧٤٤ رجلاً التحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم يلتحق بالقوات المسلحة السودان سوى ١٠٤٠^{١٣}. ويعود هذا في جزء منه إلى "حوار جنوب - جنوب" الذي بادرت إليه حكومة جنوب السودان في أواخر سنة ٢٠٠٥ في محاولة منها لتشجيع المصالحة بين الأجنحة والفصائل الجنوبية المتعادية. أما الجزء الآخر فمرده وفاة القائد السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان ورئيس حكومة جنوب السودان جون قرنق في شهر تموز/يوليو من سنة ٢٠٠٥. لقد حالت حالة الامتناع من سياسات وتكتيكات قرنق الانقسامية دون التحاق العديد من القادة بالجيش الشعبي لتحرير السودان. ولما خلف سيلفا كير (وهو من الدينكا مثل قرنق لكن من قبيلة أخرى واقليم آخر ومن خلفية ومزاج مختلفين) قرنق أعاد الكثير من القادة النظر في خياراتهم، فضلاً عن ذلك، ولعله هذا بالغ الأهمية، ليست لدى معظم أفراد المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs)، وهم من جنوب السودان، الرغبة في الانتقال إلى الشمال وهو شرط من شروط الاصطفاف مع القوات المسلحة السودانية.

إن حصيلة هذا التغيير الكبير في الولاء طوى على نحو فعال صفحة قوات دفاع جنوب السودان باعتبارها قوى مقاتلة مستقلة في شهر حزيران/يونيو من سنة ٢٠٠٧، مخلفاً كادراً صغيراً من القادة والمثقفين السابقين الذين شكّلوا حزباً سياسياً باسم الجبهة الديمقراطية لجنوب السودان^{١٤}. وزعمت الخرطوم في ذلك الوقت نفسه تقريباً بأنها أدمجت جميع المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) الموالية لها بالقوات المسلحة السودانية في الشمال وأعيد نشرها في الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs)^{١٥} في الجنوب أو جرى نزع أسلحتهم وتسريحهم^{١٦}.

وهناك بيئة ظرفية تحول، على أي حال، على أن الأمر ليس كذلك. فقد أدعى قائد مهم سابق لقوات دفاع جنوب السودان، جابريل تانغ - جينيا، في شهر

جدول رقم ١ المجموعات المسلحة العاملة في جنوب السودان/جنوب كردفان

الإسم	القادة	الاصطفاف	القوة المعلنة	مناطق العمليات	الولاية	المجموعة الإثنية	ملاحظات
-------	--------	----------	---------------	----------------	---------	------------------	---------

مجموعات بقايا قوة دفاع جنوب السودان

قوات الدفاع عن السلام والتنمية	العقيد حسان دينق مالون دينق	القوات المسلحة السودانية	١١٠٠	ميريام	جنوب كردفان		٤٦٩ دمجوا في القوات المسلحة السودانية و ٢٥٨ في الوحدات المشتركة المدمجة ليعول
قوات فاتفاك	اللواء جابريل تانق شان	القوات المسلحة السودانية	١٥٠-١٢٠	فاتفاك	جوتقلي	النوير	
جناح الناصر	اللواء جوردن كونغ تشلول	القوات المسلحة السودانية	١٠٠-٥٠	كتيبك، أولانك، الهومو، الناصر، أكوكا، فانماديه، روم	أعالي النيل	النوير	
جناح الرنك	لواء محمد تشول الأحمر	القوات المسلحة السودانية	٦٥٠ رقم قديم ولا وجود لبيانات حالية	الرنك، شومدي، المنصورة، غوي فامي، وادكونا، التوبة الغيشة، ماتمار، كاك، فييوار	أعالي النيل	الدينكا	
قوات مادينغ	اللغتنانت كولونيل بيتر تواج	القوات المسلحة السودانية	٣٠٠ رقم قديم، لا وجود لبيانات حالية	مادينغ، بالجو، مير، فورينانغ	أعالي النيل	النوير	
قوات أبيي	توماس ثيل	القوات المسلحة السودانية	غير معروف	أبيي	جنوب كردفان		تبدو أنها تعمل مع وحدة القوات المسلحة السودانية شمال أبيي (معلومات غير محققة)

مجموعات مسلحة أخرى

قوات الفرسان	حمدان أحمد الامين	القوات المسلحة السودانية	١٢٥٠ - ١٤٧٥	راجا	غرب بحر الغزال	مجموعات تتكلم العربية من جنوب دارفور	طبقاً للقوات المسلحة السودانية فإنها ليست من المجموعات المسلحة الأخرى، الجيش الشعبي لتحرير السودان له رأي يختلف
قوات الدفاع عن السلام	لواء أتوم نور، العقيد بيتر بيكو	القوات المسلحة السودانية	٣٠٠-٤٠٠	واو، تونغ، راجا	غربي بحر الغزال	الفرتيت وبالاندا	مجموعتان (مجموعة دليل ومجموعة زين) كما أبلغت عنهما OAG CC CS في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ١٥٣ و ١٥٠ على التوالي في منطقة راجا، المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية شاركت في عملية القوات المسلحة السودانية لنزع السلاح
قوات الفرسان فصيل راجا	الحاج بشير المعين	الجيش الشعبي لتحرير السودان	٢٢٥	راجا، بابيلو	غرب بحر الغزال	مجموعات تتكلم العربية من جنوب دارفور	تحالفت مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيسان/أبريل ٢٠٠٧
قوات دباب	اللواء حسان حميد صالح، العقيد البيتل كابرو	الجيش الشعبي لتحرير السودان	١٥١١ مما مجموعه ٢٢١ تحققت منه بعثة الأمم المتحدة في السودان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	دياب، خرسانة، باجايا، دانور، أبو صفيفة، تاكونا (ولاية الوحدة)	جنوب كردفان	المسيرية	قوات دفاع شعبي سابقة: بعضها، كما يقاد، أمير نشهرم في يارانج، لكن بعثة الأمم المتحدة السودان لم تتحقق من صحة هذا. تجند من أفراد سابقين في قوات الدفاع الشعبي، من المناطق الريفية في الغالب/ رجل المسيرية. تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من إعادة نشر ٥٧١ رجلاً في خرسانة
قوات أبو ماطرق		الجيش الشعبي لتحرير السودان	٦١١ من بين ٢٥٠٠ حجم قوتها المعلن منه تحققت منه بعثة الأمم المتحدة في السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	أبو ماطرق، سافا	جنوب دارفور	مجموعات جنوب دارفور وبعضها من جنوب كردفان	٨٣٧ من القوات ممن اعيد نشرهم في السافا تحققت منهم بعثة الأمم المتحدة في السودان

إعلان جوبا أو حصولهم على أي من ثمار
السلام التي توقعوها^{٢٤}.

ومن غير المحتمل أن تتغير هذه
المشاعر المعادية للجيش الشعبي
لتحرير السودان في المستقبل القريب،
لكن يبدو، في المقابل، أن لا رغبة حقيقية
لدى بقايا قادة قوات دفاع جنوب السودان
في العودة مجدداً لخوض نزاع مفتوح
مع الجيش الشعبي لتحرير السودان
قبل إجراء استفتاء سنة ٢٠١١ الخاص بتقرير
مصير جنوب السودان. بل أن حتى اللواء
جابريل تانغ - جينيا، أكثر قادة المجموعات
المسلحة الأخرى إثارة للمتاعب بعيون
الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعثة
الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)،
فقد أمر أنصاره، على ما يُعتقد، التريث
حتى إجراء الاستفتاء وعدم استفزاز
الجيش الشعبي لتحرير السودان في
الوقت نفسه^{٢٥}.

تحديات دمج المجموعات المسلحة الأخرى المتواصلة

ولئن أُجبرت اتفاقية السلام الشامل
وإعلان جوبا أفراد المجموعات المسلحة
الأخرى على الانضمام إلى القوات
المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي
لتحرير السودان، إلا أن واقع الحال أن هذين
الطرفين ما كانا على أهبة الاستعداد
لاستقبال هؤلاء الأفراد. وفي الوقت نفسه،
وعلى الرغم من قبول أفراد المجموعات
المسلحة الأخرى بالاتفاقيتين بدلا من
القتال، إلا أنهم ما كانوا يميلون، بأي حال،
إلى الاندماج. وندرج أدناه أكثر التحديات
خطورة التي تعوق عملية الدمج:

مشاكل مالية: إن استيعاب الجيش
الشعبي لتحرير السودان لعشرات الألوف
من أفراد المجموعات المسلحة الأخرى
وإسكانهم أثقل ميزانيته حتى نقطة
الانهيار. وقام أفراد سابقون من قوات
دفاع جنوب السودان بأعمال شغب في
شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ٢٠٠٦

باعتبارها ميليشيات ذات طابع محلي
وصغيرة نسبياً من حيث عدد المقاتلين.
كما لا يشكل إلا القليل من هذه
المجموعات تهديدات خطيرة لما يتمتع
به الجيش الشعبي لتحرير السودان
من حضور طاغ في هذه المناطق ولا
سيما عقب إعادة القوات المسلحة
السودان نشر المقاتلين بشكل مكثف
من الجنوب إلى الشمال^{٢٦}، لكن من
الممكن الاستعانة بها مستقبلاً كقوات
بالوكالة^{٢٧}.

ومثلما تطرقنا أعلاه فلم تقم القوات
المسلحة السودانية بتسريح ونزع سلاح
إلا عدد نزر من بقايا ميليشيات قوات دفاع
جنوب السودان مثل قوات الدوليب بزعامة
توماس مابيور^{٢٨}. وهذا يعني عملياً بأنه
تم إرسال أفراد هذه القوات إلى حيث
يقطنون وجرى بتر الروابط الرسمية بهم.
ومن الملفت مع ذلك أن توماس مابيور
يظل محرضاً سياسياً ضد الحركة/الجيش
الشعبي لتحرير السودان، وطالب أنصاره
في مقاطعة لانكين بولاية جونقلي
بمنحه أو بمنح أحد أنصاره منصب
مفوض^{٢٩}. إن مجادلات سياسية من هذا
النوع قد تفضي بسهولة إلى أعمال عنف
مسلم بحكم وفرة الأسلحة النارية حتى
بعد عملية "نزع السلاح" المفترضة.

كما أن لدى بعضاً من بقايا قادة بقايا
قوات دفاع جنوب السودان مواقف
صلدة إزاء أي وفاق مع الجيش الشعبي
لتحرير السودان بحكم مظالم تاريخية
وسياسية معاً. فالبعض منهم يلج على
أن اتفاق الخرطوم لسنة ١٩٩٧، الذي انبثقت
منه مظلة قوات دفاع جنوب السودان،
ينسخ اتفاقية السلام الشامل (CPA) وأنه
ينبغي تفكيك الجيش الشعبي لتحرير
السودان واستبداله بـ"جيش جنوب
السودان". أما آخرون فيتبنون بالعداوة
القبلية والإثنية. ولدى البعض الآخر مظالم
تعود تاريخياً إلى الحرب الأهلية الأولى
والقتال بين قوات المفاوير (العصابات)
الجنوبية في أواخر السبعينات وبداية
الثمانينات، خاصة أولئك المرتبطين
بحركة أنانيا^{٣٠}. وما زال آخرون يشعرون
بالمرارة لعدم نيلهم مناصب بواسطة

تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠٧
بأنه لديه سيطرة شخصية على قوات
في جنوب السودان^{٣١}. وما أثار الجدل
هو انخراط القوات المسلحة السودانية
أيضاً في عملية "تسريح" قوات دفاع
جنوب السودان الحليفة لها، من جانب
واحد، وهو أمر يفتقر إلى رصد من الأمم
المتحدة، بيد أن الاحتمال قائم بأن القوات
المسلحة السودانية تواصل دعم بقايا
ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان
أو أنها ستستخدمهم "قوات احتياطية"
مستقبلاً مثلما يزعم الجيش الشعبي
لتحرير السودان على الدوام^{٣٢}.

وهكذا ولئن تبدو قوات دفاع جنوب
السودان، كقوة شاملة، قد اعتورها
الانهيار، فإن الحضور المتواصل لبعض
من عناصرها المتبقية منها ما زال أمراً
ذا أهمية بالغة في الحساب السياسي
والأمني لجنوب السودان. ومن أضخم
الميليشيات المتبقية من قوات دفاع
جنوب السودان هي تلك التي يقودها:

■ اللواء جابريل تانغ - جينيا الذي يقود
قوات فانفاك المتموقعة في شمال
غرب ولاية جونقلي حول مدينة
فانفاك والمنبع في فوم الزراف. يبلغ
حجم هذه القوات بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ وهم
متفرقون في مجموعات صغيرة في
جميع أنحاء الاقليم.

■ اللواء جوردون كونج الذي يقود قوات
الناصر في شرقي ولاية أعالي النيل
وبالذات في منطقة ناصر، تتمركز
غالبية قواته بمنطقة كيتيك
المجاورة. الحجم التقريبي لقوات
الناصر هو بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠.

■ اللواء أتوم النور الذي يقود قوات
الدفاع عن السلام في ولايتي غرب بحر
الغزال وشمال بحر الغزال بمدن واو
وراجا ودايم زبير وبازيا ومبورو وبيكار.
الحجم التقريبي لهذه القوات هو ٤٠٠
رجل.

وهنالك، فضلاً عن هذه المجموعات
الثلاث، ما لا يقل عن ١١ مجموعة صغيرة
من الميليشيات المتفرقة جغرافياً على
جميع أنحاء جنوب السودان وكذلك في
منطقة أبيي (انظر الخارطة وجدول رقم
١). معظم هذه المجموعات متماسكة

المسلحون بالوكالة: الميليشيات القبلية والقوات شبه العسكرية أبيي/جنوب كردفان

لعل المجموعات القبلية في الحدود "المناطق الانتقالية" تشكل خطراً على اتفاقية السلام الشامل أكثر بكثير مما تشكله بقايا قوات دفاع جنوب السودان في الجنوب. ويميل الكثير من المراقبين إلى الاعتقاد بأن هذه المجموعات تتلقى دعماً وتوجيهاً من الخرطوم رغم صعوبة تقدير حجم هذا الدعم.

لقد انطلق في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ٢٠٠٧، قتال عنيف في منطقة أبيي المتنازع عليها بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات المسيحية ممن لبثوا على وفائهم للخرطوم بعد نهاية الحرب. وتمثل فتيل النزاع في عملية رسم الحدود التي من شأنها تقرير ما إن كانت المناطق الغنية بالنفط، وهي أيضاً مناطق رعي رئيسية، ستدار من قبل حكومة الوحدة الوطنية أو من حكومة جنوب السودان. ووضعت مفوضية حدود أبيي، في شهر تموز/يوليو من سنة ٢٠٠٥، وهي هيئة منحها اتفاقية السلام الشامل هذه الصلاحية، جزءاً من المناطق الخلفية ضمن الجنوب. وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على هذا القرار بينما رفضته الخرطوم. وقامت الحركة الشعبية لتحرير السودان، في تصعيد خطير منها، بالانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٧ بسبب، جزئياً، مما يتصف به الأمر من جمود، وعادت إليها في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتواصل قتال متقطع في إقليم أبيي منذ ذلك الحين.

الشرارة الأولى التي أفضت إلى نشوب القتال هو تعيين ادوارد لينو، وهو من نقوك دينكا، في شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ٢٠٠٧ رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان في أبيي. وأعلن سيلفا كير عن رغبته في أن يعين لينو الرئيس الإداري للمنطقة. ورداً على ذلك، أعلنت جماعة من رجال قبيلة المسيحية يسمون أنفسهم جبهة تحرير أبيي، بأنهم قد عينوا محمد عمر الانصاري

فإن ضباطهم حظوا بمعاملة جيدة لما أصبحوا أفراداً كباراً في حكومة جنوب السودان أو الجيش الشعبي لتحرير السودان بينما جرى ركنهم هم جانباً. أما الضباط والقادة ممن لم يتقلدوا مناصب عليا، عسكرياً أو مدنياً، فقد اعتراهم الاضباط من قاداتهم السابقين والحاليين.

الخوف من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR): اعتورت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرسمية بالنسبة للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المتحالفة معهم، مشاكل منذ البداية رغم أن عملية DDR تبقى حلقة أساسية من حلقات عملية السلام بحسب ما توجبه اتفاقية السلام الشامل. ولأنها كذلك جرى توقع عودة عدد كبير من الأفراد السابقين للمجموعات المسلحة الأخرى للحياة المدنية، بيد أن ثقتهم بقدرتهم على "إعادة الإدماج" في المجتمع بدت ضعيفة لانعدام الفرص الاقتصادية انعداماً كبيراً^{٢٩}.

وباختصار، إن طرفي عملية إعادة الإدماج (الضيفين المتمثلين بالقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والأفراد السابقين للمجموعات المسلحة الأخرى) عرفا مقاومة واحباطاً، إذ يشعر العديد من الأفراد السابقين للمجموعات المسلحة الأخرى بأن الضيفين عاملاهما بعدم احترام ولا سيما الإعلان عن اعتبارهم غير شرعيين. وعلى ضوء ذلك، فمن المسلم به التصور بأنهم عرضة على نحو كبير لقبول بدائل أخرى غير إعادة الإدماج، مثل إعادة التسليح وإعادة التعبئة إذا ما حانت الفرصة. وستتغير هذه الحالة، بالخصوص، إشكالية في المناخ السياسي للانتخابات القادمة المقرر إجراؤها في سنة ٢٠٠٩ واستفتاء سنة ٢٠١١. وبحكم أن هذه المجموعات المسلحة (السابقة) تمثل في كثير من الحالات، دوائر سياسية، فإن هذا الحال ستضع الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل خاص في مواجهة تحديات سياسية خطيرة ما لم تستوعب هذه المجموعات استيعاباً فعالاً. إن عملية إعادة الإدماج الحالية المثيرة للتساؤل تقوض الثقة وتفاقم الاحباط.

حين لم يتقاضوا رواتبهم لشهور عديدة، وإذ حظى البعض من القادة بإمدادات متواصلة، وخاصة القريبون من ملكال، عانى آخرون من نقص حتى المواد الغذائية الأساسية^{٣٠}.

توزيع المهام: تواصل المشاكل العالقة بالمهام التي تتماشى مع الرتب والخبرات والتجارب^{٣١}. فعلى سبيل المثال تألفت قوات بولينو ماتيب من عدد مفرط كل الأفرات من ضباط كبار رقيوا على نحو مبالغ فيه، مما صعب من مهمة الجيش الشعبي لتحرير السودان، المتخمة صفوفه برتب الضباط، من إيجاد مواقع لهم يشغلونها^{٣٢}.

مسألة نشر القوات: يرفض العديد من الأفراد السابقين للمجموعات المسلحة الأخرى، بشكل روتيني، إعادة نشرهم في مناطق غير التي يقو فيها مواطني سكناهم، فهم يفضلون البقاء في الأماكن التي يحظون فيها بدعم هيكلية ونفوذ - ويتمكنون فيها أيضاً من إثارة التوترات المحلية. كما أن القوات التي تتم إعادة نشرها، في الوقت نفسه، تتطلب في الغالب وقتاً مديداً تنتظر فيه وصول معداتها وإمداداتها. ويمكن الجدل بأن القوات المسلحة السودانية أكثر اتساقاً بتقديم المؤن لأفراد المجموعات المسلحة الأخرى السابقين.

ارتياب متبادل: في غالب الأحوال لا يولي جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعض من ضباطه ذوي الرتب المتوسطة احتراماً لدمج أفراد المجموعات المسلحة الأخرى السابقين، وهذا يعود في جزء منه إلى أميتهم وضعف تعليمهم. كما لا يتمنى، في الوقت نفسه، الكثير من أفراد المجموعات المسلحة الأخرى السابقين الاختلاط مع زملائهم الجدد من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين هم في الغالب من مجموعات إثنية مختلفة معادية تقليدياً لهم. ويتولد عن هذا ضعف في الثقة المتبادلة مشكلاً بذلك خطراً أمنياً على الجيش الشعبي لتحرير السودان، لأن هذا يعمل على زيادة وتفاقم التوتر الموجود أصلاً بين قواعد الجيش.

المحابة: بحسب وجهة نظر أفراد قواعد المجموعات المسلحة الأخرى السابقة،

جدول رقم ٢ قوة ميليشيات المسييرية وإعادة نشرهم من أبيي

العقد المزعوم	العقد المتبقي حول أبيي بتحقيق بعثة الأمم المتحدة في السودان	العقد المعاد نشره بتحقيق بعثة الأمم المتحدة في السودان	العقد الكلي بتحقيق بعثة الأمم المتحدة في السودان
٢,١٢١	٩٤	٥٧١	١,٥١١
٢,٥٠٠	٢٨٩	٨١٢	١,١٠١

المصدر: التقرير العشرون المقدم من قبل CJMC إلى CPC، بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أجنحة اجتماع CPC ليوم ١٨ شباط ٢٠٠٨

والذين أرسلوا إلى المناطق الرعوية على طول الحدود بين بحر الغزال وجنوب كردفان^{٤٢}. ومثلما أفادت بعض التقارير فإن بعضاً من هذه القوات شبه العسكرية اشتركت في القتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مريام في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٧ وشهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨^{٤٣}. واجمالياً، ما انفكت القوات المسلحة السودانية، بوجود قوات الدفاع الشعبي وبقياء ميليشيات المسييرية القبلية الموالية لها ومجموعات محلية أخرى مثل قوات دفاع السلام والتنمية^{٤٤}، تتمتع بحلفاء لا يستهان بهم في الاقليم.

تزعّم القوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني بأن هذه القوات ليست مجموعات مسلحة، بل هي كيانات حكومية، وبالتالي فهي أجهزة مشروعة. وبطبيعة الحال لا تتفق الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع هذا وتزعّم أن حليفاتها قوات دباب هي أيضاً ليست مجموعة مسلحة. ولم تجتمع لجنة التعاون مع المجموعات المسلحة الأخرى^{٤٥}، التي انعقد آخر اجتماع لها في شهر أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٧، لمناقشة التوترات في أبيي، على الرغم من أنه جرى التخطيط لعقده في كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٨. ويبدو أن لا الخرطوم ولا جوبا يتطلعان لحل سؤال ما إن كان حلفاؤهما هم مجموعات مسلحة رسمياً. كما أنهما ليسا على استعداد لوقف القتال الدائر بالوكالة. في الحقيقة، فبمعطى النزاع السياسي المتواصل على ترسيم الحدود وانطلاق العنف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ورجال قبيلة المسييرية، فإن أبيي هي "الخط في الرمال" الذي لا تريد الخرطوم ولا جوبا المساومة عليه.

أبيي بمنطقة دباب وبدأوا ينتظرون إعادة دمجه في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما تجمعت قوات أبو ماطرق في الناحية الغربية ينتظرون على نحو مشابه للمسييرية توجيهها من الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان^{٣٨}.

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٧ دعت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، وهي أعلى كيان سوداني سياسي يشرف على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، القوتين، قوات دباب وأبو ماطرق، إلى إعادة انتشارهما في جنوب السودان لأنهما، مثلما هو مفهوم، جزء من الجيش الشعبي لتحرير السودان^{٣٩}. وأعدت القوتان وإن على درجتين مختلفتين، إذ وجدت بعثة الأمم المتحدة في السودان بأن قوات دباب حركت في المائة من قواتها المتحقق منها إلى باريانج بولاية الوحدة، بينما حركت أبو ماطرق ٧٤ في المائة من رجالها جنوباً إلى منطقة السافا (وهي ليست في جنوب السودان من الناحية التقنية؛ وانتشرت القوات في منطقة تحيط بمنطقة الحدود المتنازع عليها جنوب مدينة السافا)^{٤٠}. وعملت هذه التطورات على تفاقم التوترات ذات البعد الوطني الأوسع، إذ يمثل التقارب بين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة في جنوب كردفان المصطفة سابقاً مع القوات المسلحة السودانية تحولاً أساسياً في ديناميكة الصراع التي امتكلت فيها جوبا اليد العليا على الخرطوم.

ورد الرئيس السوداني عمر البشير على إصطفاف المسييرية الجديد بإعادة تحشيد قوات الدفاع الشعبي^{٤١} في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠٧. ويتألف الأساس المكين لقوات الدفاع الشعبي هذه من جنود استخدموا لإسناد الجبهة الإسلامية الوطنية والبشير خلال الحرب

حاكماً جيداً، وطالبوا الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتنازل والانسحاب أو التعرض للهجوم^{٣٢}.

وما انفكت المواجهات متواصلة حتى اليوم، إذ تعمل المسييرية دوماً على قطع الطريق المؤدي إلى أبيي، والجيش الشعبي لتحرير السودان يقوم بمنع المسييرية من التحرك جنوباً صوب طرقهم التقليدية للرعي^{٣٣}. وجرى تأمين السلام بين المسييرية ومجموعات دينكا نقوك في ٣١ من شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٨^{٣٤}. ومع ذلك أُطلق مرة أخرى في ٩ من شهر آذار/مارس. وهناك دلائل تشير إلى أن المواجهات العنيفة الأخيرة قد انتشرت إلى ولاية الوحدة المجاورة^{٣٥}. ويواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان الزعم بأن ضباطاً في القوات المسلحة السودانية يديرون القتال^{٣٦}. ولم تستطع بعثة الأمم المتحدة في السودان من التحقق من تلك المزاعم للحيلولة دونها ودون الدخول إلى المناطق التي يهزم أمرها الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية.

أما في ولاية أعالي النيل فقد عملت الحركة الشعبية لتحرير السودان على استمالة أعدائها باللعب على احباط المسييرية - وإلى مدى أقل على احباط الرزيقات - من فشل الخرطوم في تقديم ما وعدت به من تنمية. وطفقت هذه الاستراتيجية، كما يبدو، تؤتي ثمارها، إذ قام أفراد من الميليشيات السابقة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية بتشكيل قوات دباب (من المسييرية) المناصرة للجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات أبو ماطرق (بشكل أساس من الرزيقات)، جاذبين إلى الصفوف عناصر من قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية^{٣٧}. لقد خاضت المسييرية لفترة طويلة مجابهات، دموية في الغالب، مع دينكا ولاية شمال بحر الغزال. وكان القتال بين المجموعتين هو إحدى العلامات البارزة للحرب التي دارت في المنطقة على طول بحر جبل العرب (ويعرف أيضاً باسم نهر كيرا) والتي بدأت كمواجهات على الرعي والماء. (اشتركت الرزيقات على نحو مشابه في نزاع مسلح باتجاه الغرب في دارفور وبحر الغزال)، وبحلول منتصف سنة ٢٠٠٧ عسّكر عدد كبير من رجال المسييرية في شمال

بحر الغزال

بالإضافة إلى منطقتي أبيي وجنوب كردفان، ثمة كيانات مسلحة تتمتع بحضور ذي شأن في ولاية غرب بحر الغزال. وقوات الفرسان المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية تعتبر من أكثر هذه القوى أهمية. تتخذ قوات الفرسان من راجا مقرأ لها ويتزعمها حمدان أحمد الامين ويبلغ عدد القوات المعلن ٥٠٠٠، بيد أن بعثة الأمم المتحدة في السودان تقدر عدد رجالها بين ١٢٥٠ و١٤٧٥^{٤٦}، وتعارضها فرقة راجا لقوات الفرسان وهي ميليشيا شقيقة سابقة في قوات الفرسان. وتتباهى بأن لها ألفي عضو يتوزعون حول راجا وبيبلو في أقصى شمال ولاية غرب بحر الغزال بزعمامة الحاج بشير معين. اصطفت فرقة راجا لقوات الفرسان مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٧ لغياب الدعم المادي، مثلما يقال، من الخرطوم ووافق الحكومة في انجاز وعودها التي قطعها ابان سنوات الحرب الأهلية^{٤٧}.

إن تنامي حضور أجنحة الميليشيات في شمال ولاية غرب بحر الغزال وتفاقم النزاع في ولاية جنوب كردفان ليعتدنان بشكل خاص على القلق لأنهما يوفران الروابط الكامنة بين توترات جنوب السودان والنزاع في دارفور. إذ أن أعداداً متزايدة من متمردى دارفور - من حركة العدالة والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان (SLA) - طفقوا يتحركون من جنوب دارفور إلى جنوب- غرب جنوب كردفان وفي بعض الأحيان يتحركون عميقاً في الجنوب إلى بحر الغزال^{٤٨}. كما أن مد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان اليد إلى المجموعات المسلحة الموالية سابقاً للقوات المسلحة السودانية يسمح لها بممارسة نفوذ أكبر في نزاع دارفور، وهو نزاع اشترك فيه الجيش الشعبي لتحرير السودان بصفات متباينة. ومن المرجح أن يبعث هذا القلق في نفوس القوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني للروابط التاريخية التي تربط الدارفوريين والمجموعات المسلحة من كردفان^{٤٩}.

تمثل التطورات المذكورة أعلاه تحديات جمة تواجه تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في جنوب كردفان وولايتي غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال. ووفق هذا

رغم أنها المناطق الأكثر سخونة، وحسب، بل في أرجاء جنوب السودان كافة، وينبغي لطرفي اتفاقية السلام الشامل وكذلك للمجتمع الحولي الإقرار بالمخاطر الناجمة عن السماح لهذه الحالة بالاستمرار. القتال بالوكالة كان سمة الحرب الأهلية وأن تفاقمه في الأونة الأخيرة في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل لهو نذير شؤم ليس لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل على المدى الطويل وحسب وإنما أيضاً لأمن المجتمعات في السودان أجمع.

السياق، فإن حضور المجموعات المسلحة المستمر في المنطقتين، فضلاً عن الروابط الكامنة التي تجمعها بنزاع دارفور الدائر، ليسشكل خطراً بالغا.

تأملات ختامية

إن غالبية المقاتلين السابقين للمجموعات المسلحة الأخرى الذين اشتركوا في الحرب الأهلية لم يندمجوا إلا انصاجاً هامشياً في الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. إذ كان على هؤلاء المقاتلين السابقين، مثل الكثيرين من قوات دفاع جنوب السودان الذين غيروا ولاءاتهم، التعامل مع طائفة من التحديات، منها عدم ثقة زملائهم بهم والرواتب المتأخرة. وبحكم وضعهم الحالي، فمن المؤكد أنهم يرغبون في الابقاء على خياراتهم مفتوحة مما يجعلهم عرضة لمغريات أي فرص قد تسنح، بل أن صبر حتى أولئك المقاتلين السابقين الذين أبوا رغبة في التعاون لا يمكن أن يدوم إلى الأبد.

ومن خارج هذه الطائفة من الأعضاء السابقين في المجموعات المسلحة ممن امتثلوا لعملية الدمج، ثمة من ظل على الحياد أو من أبقى على روابطه مع الخرطوم، وهو بذلك، من الناحية التقنية، يعمل بشكل غير مشروع في جنوب السودان. وهؤلاء لا يشكلون في الوقت الحاضر تهديداً أمنياً خطيراً، لكنهم يمكن أن يصبحوا كذلك في المستقبل. وأكثر القوى خطورة في هذا الشأن هي تلك التي استخدمها الجانبان في القتال بالنيابة عنهما في المناطق المتنازع عليها. فمن الواضح أن هذه القوى لقيت مساندة بطريقة أو بأخرى من هذا الجانب أو ذاك، وما استخدمها المتواصل الآن إلا علامة تبعث على القلق - إذ يشكل هذا عودة بطرق عدة إلى أساليب الحرب الأهلية، وفي الحقيقة ثمة صراع قائم بين الجيشين لكسب ولاء حلفاء محتملين، خاصة أن العديد من المقاتلين السابقين العاطلين عن العمل على استعداد للقتال وتبديل ولائهم اعتماداً على من يقدم سندا أكبر.

إن الكيفية التي سيتبعى بها هذا التنافس في المستقبل القريب لهو حاسم لعملية السلام ليس في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب وحولها،

اعتمد هذا العدد من التقرير على بحوث ماثيو أرنولد وماثيو ليرشي. ماثيو أرنولد يعد الدكتوراه في جامعة لندن للاقتصاد؛ وماثيو ليرشي يعد الدكتوراه في كنغس كوليج لندن.

١. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٢. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٣. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٤. أنظر اتفاقية السلام الشامل، الفصل ٦، ملحق ١، قسم ١١، ص ١٠. النص الكامل متوفر على الموقع الإلكتروني <http://www.unmis.org/english/documents/cpa-en.pdf>

٥. لنلاحظ أن اتفاقية السلام الشامل حدثت يوم ٩ كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٦ آخر موعد ثم مددت ذلك حتى ٩ آذار/مارس سنة ٢٠٠٦ ومنذ ذلك الحين جرى التمديد "لحالات خاصة" التي اثبتت بعد توقيع الاتفاقية، ولا سيما قوات دباب وأبو ماطرق.

٦. لنلاحظ بأن المجموعات المسلحة الأخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، ولهذا لا رأي لها في الأمر.

٧. أنظر يونج (٢٠٠٦).

٨. خلصت لجنة التعاون مع المجموعات المسلحة الأخرى إلى أن نحو ألفي رجل من رجال إسماعيل كوني "خارج الوجود" في أب/أغسطس ٢٠٠٧، وثبت في يوم ٢٨ أب/أغسطس ٢٠٠٧، أن ١٤٧٠ من رجال سلطان عبد الباقي "انضموا" إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. أنظر أرنولد وآلدن (٢٠٠٧).

٩. وثيقة عمل لبعثة الأمم المتحدة في السودان تم الحصول عليها من مصدر موثوق.

١٠. هذا يتبع اتفاق بين كوني والجيش الشعبي لتحرير السودان/حكومة جنوب السودان، وليس جزءاً من عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج الرسمية.

١١. تقرير داخلي لبعثة الأمم المتحدة

في السودان باسم "الوضع الحالي للمجموعات المسلحة الأخرى من شهر كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٧". التقرير يفصل عن انشقاق قوات الباقي.

١٢. تقارير صادرة عن لجنة رصد

المنطقة المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة (AJMC) في السودان ومصادر أخرى بينت بأن بعضاً منهم أدمجوا في قسم

القوات المسلحة السودانية من الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) في حين تحالف الآخرون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

انظر أيضاً يونج (٢٠٠٦)، ص ٢٢ - ٢٣.

١٣. مداخلة بعثة الأمم المتحدة في السودان للجنة السياسية لوقف إطلاق النار باسم "لمحة عن الأمن وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل في منطقة وقف إطلاق النار". من اجتماع (CJMC) في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٤. تم الإعلان رسمياً عن تأسيس

الجبهة الديمقراطية لجنوب السودان (SSDF) يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٧ في الخرطوم، منبثقة من "الأجنحة السياسية" لقوات دفاع جنوب السودان، وبشكل أساس من التحالف

الديمقراطي الموحد لجنوب السودان والجبهة الديمقراطية لجنوب السودان (سودان تريبيون، ١٢٠٧). واللواء جوردون كونج وديفيد

تشانغ، وهو أكاديمي جنب سوداني يعيش ويعمل في الولايات المتحدة هما المنظران الأساسيان في الحزب. مقابلة مع

ديفيد تشانغ، الخرطوم، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٥. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨).

١٦. لجنة التقدير والتقييم (٢٠٠٧)، ص ٦٢.

١٧. مقابلة مع جابريل تانغ- جينيا، الخرطوم، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٨. لجنة التقدير والتقييم (٢٠٠٧)، ص ٦٢.

١٩. نشرت القوات المسلحة السودانية ابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٨، ٤٤٩٥٢ من جنوب السودان (منهم ٨٩١٩

جندياً مسرماً متطوعاً)، و ٩٧,٨ في المائة من العدد المعلن عنه في الأصل وضع هناك. تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من أن ١٠٤٩٠ من القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان هم جزء من الوحدات المشتركة المدمجة. وهذا العدد سيزداد لاحقاً إلى ١٢ ألفاً (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٨، ص ٢٩، ٣١).

٢٠. أنظر أرنولد (٢٠٠٧)، ص ٤٩٤.

٢١. مقابلة مع رصد بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢٢. مقابلة مع رصد بعثة الأمم المتحدة في السودان، الخرطوم، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٣. أنانيا ٢ تشير إلى مختلف مجموعات التمرد التي تعارض حكومة السودان بالسلاح في الوقت نفسه الذي أعلن فيه جون قرنق انبثاق الجيش الشعبي

لتحرير السودان في سنة ١٩٨٣.

سبق البعض قرنق في الذهاب إلى إثيوبيا وتنافسوا معه لكسب دعم حاكم إثيوبيا الأسبق منغستو هيلامريام (ولم يفلحوا).

٢٤. أنظر أرنولد (٢٠٠٧)، ص ٤٩٨.

٢٥. مقابلة مع جابريل تانغ- جينيا، الخرطوم، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. قال جابريل "قلت لهم أن يهدأوا، وسنهدأ حتى يحين وقت الاستفتاء والانتخابات إذ سنقرر أنذاك ما هي خطوتنا التالية"

٢٦. أنظر أرنولد (٢٠٠٧)، ص ٥٠٥.

٢٧. أنظر يونج (٢٠٠٦).

٢٨. حتى في وقت متأخر من أواخر سنة ٢٠٠٧ فإن بعضاً من جنرالات بولينو ماتيب لم يثنأ الجيش الشعبي لتحرير السودان الاعتراف برتبهم، وطالب الجيش بأن يخضعوا لعملية قبول موسعة، الأمر الذي رفضه ماتيب باعتباره يخالف إعلان جوبا.

٢٩. سترکز طبعة قادمة لـ HSBA على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للمقاتلين في شمال وجنوب السودان.

٣٠. مفوضية حدود أبيبي (٢٠٠٥)، ص

٣١. للاطلاع على المزيد من انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من حكومة الوحدة الوطنية (GNU)، أنظر فيني (٢٠٧).

٣٢. أنظر السودان تريبيون (٢٠٠٨).

٣٣. أنظر السودان تريبيون (٢٠٠٨).

٣٤. "تقرير اجتماع بين الدينكا والمسيرية"، ملحق لـ "UNMIS AJMC Meeting Decision Points Sector 6" ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٣٥. أنظر السودان تريبيون (٢٠٠٨).

٣٦. أنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية سيلفا كير حزب المؤتمر الوطني والقوات المسلحة السودانية بالتدخل المباشر، أنظر السودان تريبيون (٢٠٠٨).

٣٧. للاطلاع أكثر على قوات الدفاع الشعبي أنظر سالمون (٢٠٧).

٣٨. (أترنشنال كرايسس غروب، ٢٠٧، ص ٦).

٣٩. أنظر السودان تريبيون (٢٠٠٨).

٤٠. مقابلة تلفونية مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) بالخرطوم، بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٤١. وكالة فرانس برس (٢٠٧).

٤٢. وإذ تكون أساس قوات الدفاع الشعبي من متطوعين من المراكز الحضرية الذين لم ينخرطوا في السابق في أنشطة الميليشيات، فإنها تكونت أيضاً من ميليشيات عدة من شمال بحر الغزال، جنوب كردفان، وجنوب دارفور، وتضمنت هذه عناصر عديدة من دباب، أبو ماطرق، بالإضافة إلى ميليشيات من الرزيقات مثل قوات الفرسان من ايد دين في دارفور وقوات الفرثيت من واو في دارفور. تميزت العلاقة بين قوات الدفاع الشعبي والميليشيات القبلية بتقلبها نسبياً عبر السنوات، فقد عملاً جنباً إلى جنب وحافظاً على كيانات مستقلة. أنظر سالمون (٢٠٧)، ص ٤٤.

٤٣. مقابلة مع مصر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، إذ بين أنه تم جمع شارات قوات الدفاع الشعبي في ساحات المعارك، كما تم العثور على

جثث تعود لضباط كبار في القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٧ وفي آخر أسبوع من شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٨. وقامت لجنة **AJMC Decision Meeting Points** بالإخبار عن القتال في ميريام.

٤٤. ما بيعت على الاهتمام أن قوة الدفاع عن السلام والتنمية المادية للخرطوم (لواء المسيرية) بزعامة العقيد حسان دينغ، زعمت بأن ١١٠ من قواتها لم تشارك، كما يقال، في القتال. بعثة الأمم المتحدة في السودان، قطاع ٦، برينفك نوتس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٧.

٤٥. أنشئ هذا الجهاز للإشراف على إدماج المجموعات المسلحة الأخرى.

٤٦. وثيقة سرية لبعثة الأمم المتحدة تتعقب تطور القوات المسلحة حصل عليها المؤلفان.

٤٧. "تعمل قواتنا جنباً إلى جنب القوات المسلحة السودانية لحماية بلدنا ومقدساته منذ تأسيسها في سنة ١٩٩٠. ولم نتلق، حتى يومنا هذا، عناية أو تقديراً رغم المساعي التي بذلتها اتفاقية السلام الشامل والحقوق التي ضمنها تنفيذ هذه الاتفاقية"، بيان صحفي لقوات الفرسان فصيل راجا، نيسان/أبريل ٢٠٧.

٤٨. مقابلات مع مصادر من حركة العدالة والمساواة (JEM) والجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٧.

٤٩. مقابلة تلفونية مع مصر من بعثة الأمم المتحدة، الخرطوم، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

- Abyei Boundaries Commission. 2005. Report, Part 1. 14 July. <http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/Abey_boundarycom_report-1.pdf>
- AFP (Agence France Presse). 2007. 'Sudan President Orders Paramilitary Forces Mobilization, Rejects Abyei Report.' 18 November.
- Arnold, Matthew. 2007. 'The South Sudan Defence Force: Patriots, Collaborators or Spoilers?' *Journal of Modern African Studies*, Vol. 45, No.4. December, pp.489–516.
- — and Chris Alden. 2007. 'This Gun is Our Food: Disarming the White Army Militias of South Sudan.' *Conflict, Security and Development*, Vol 7, No. 3, pp. 361–65.
- Assessment and Evaluation Commission. 2007. Factual Report on the Status of CPA Implementation. <http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/AEC_Report_onCPA_Implementation_2007.pdf>
- ICG (International Crisis Group). 2007. 'Sudan: Breaking the Abyei Deadlock.' *Africa Briefing* 47. 12 October.
- IRIN. 2006. 'SUDAN: Calm after Heavy Fighting in Southern Town.' 30 November. <<http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=62250>>
- Salmon, Jago. 2007. A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces. HSBA Working Paper No. 10. Geneva: Small Arms Survey. December.
- Small Arms Survey. 2006a. Armed groups in Sudan: The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration. HSBA Issue Brief No. 2. Geneva: Small Arms Survey. October.
- —. 2006b. Anatomy of civilian disarmament: recent experiences and implications. HSBA Issue Brief No. 3. Geneva: Small Arms Survey. November.
- —. 2008. Neither 'joint' nor 'integrated': The Joint Integrated Units and the future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey.
- Small Arms Survey. March. Sudan Tribune. 2007a. 'New S. Sudan Front Resolved to Contribute to Peace Implementation.' 25 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article23923&var_recherche=New%20S.%20Sudan%20front%20resolved%20to%20contribute%20to%20peace%20implementation25/7/2007>
- —. 2007b. 'Sudan North and South Armies Finalize Deal on Troops Redeployment.' 7 December.
- —. 2008a. 'Sudan Army Clashes with SPLA in Abyei.' 11 February.
- —. 2008b. 'Sudan First Vice President says Abyei Report "Binding" to Ruling Party.' 13 February. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article25965>>
- —. 2008c. 'Sudan SPLM Vows Swift Response to Military Attacks in Abyei.' 19 February.
- —. 2008d. 'Fresh Fighting in Sudan's Abyei Region – Salva Kiir.' 10 March. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article26327>>
- UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2008. CPA Monitor. March. <http://www.unmis.org/common/documents/cpa-monitor/cpaMonitor_mar08.pdf>
- Vuni, Issac. 2007. 'Sudan's SPLM Recall Ministers from National Government'. Sudan Tribune, 12 October. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article24185>>
- Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

اُتْمَانَات

محرر السلسلة: إميلي ليرن

لتصميم والتخطيط: ريتشارد جونز rick@studioexile.com

رسم الخرائط: جيلي ليف، MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:

claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc 47

Genève 1202

Switzerland

رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +

رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +

زر الموقع www.smallarmssurvey.org

(اضغط على السودان).

